

العلاقات البحرينية السعودية

بعد الاستقلال

١. د. صالح محمد صالح العلي

جامعة البصرة - كلية الدراسات التاريخية

قسم التاريخ الحديث والمعاصر

في ١٤ آب ١٩٧١ أعلن استقلال البحرين بعد صدور بيان رسمي بذلك ، جاء فيه :

“ أن البحرين ، الدولة العربية المسلمة التي تؤمن

بالوحدة العربية كضرورة قومية ملحة يفرضها عليها

التاريخ والدين واللغة والثقافة والمصير المشترك ... ” (١)

وفي ١٥ آب ١٩٧١ تم التوقيع على وثائق انتهاء (العلاقات التعاهدية) بين دولة البحرين

وتوابعها والمملكة المتحدة وايرلندا الشمالية ، في حفل حضره الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة

أمير دولة البحرين ، والسير (جيفري آرثر) المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي ممثلاً

عن بريطانيا ، وحلت محلها (معاهدة صداقة) وفيها يستمر التشاور والتعاون وصيانة العلاقات

القائمة بينهما . (٢)

كما صدر مرسوم بتسمية (دولة البحرين) و (أمير دولة البحرين) بدلاً عن (حاكم

البحرين) وتسمية (مجلس الوزراء) بدلاً عن (مجلس الدولة) . (٣)

وقد جاء في خطاب الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير دولة البحرين بأن البحرين

دولة عربية مستقلة ذات سيادة .

ومن الجدير بالذكر ان البحرين مشيخة تحت حكم آل خليفة ، وهي مرتبطة سابقاً

ببريطانيا بمثل الاتفاقيات والمعاهدات السياسية والبحرية والاقتصادية التي وقعتها مع غيرها

من امارات شرقي الجزيرة العربية ، وتعد من اكثر المشيخات التي ألحت إيران في المطالبة بها ،

والاعتراض على قرارات التحديث بها .

وفي خلال سعي إيران (للتظاهر بحسن النية والصداقة) بعد إعلان بريطانيا عن

عزمها على الانسحاب من الخليج العربي قبل نهاية عام ١٩٧١ ولهذا فقد رأى محمد رضا

شاه بهلوي أنه آن الأوان لكي ينفذ يد إيران ، ولو بصورة مؤقتة ، من ادعاءاتها بالبحرين .

ولما كانت البحرين متقدمة اجتماعياً بالنسبة للامارات الاخرى في الخليج العربي ... اذ

تطور مجتمعها فأبتعد عن المجتمعات البدوية التي تمر فيها الامارات الاخرى ، لهذا ولغير

ذلك من الاسباب أرادت ايران ان تحل اشكالاتها مع اقطار شرقي الجزيرة العربية ، وخاصة ادعاءاتها في البحرين ، كي لاتترمي في احضان السوفيت والافكار والتيارات اليسارية . من هذا بدأ الشاه يفكر بأنهاء او على الاقل تجميد ادعاءاته بالبحرين والتباحث مع بريطانيا وحاكم البحرين حول ذلك . (٤)

واخيراً اتفق على عرض القضية على الامم المتحدة بعد نشاط دبلوماسي واسع واتصالات وزيارات اسهمت المملكة العربية السعودية فيه ، اذ قامت بدور الوسيط وطرحت على بساط البحث عدة حلول من اجل وضع صيغة نهائية لمعرفة رأي سكان البحرين في مستقبلهم بعد رحيل بريطانيا عن المنطقة . (٥)

فقد قدمت ايران اقتراحاً بعرض القضية على (محكمة العدل الدولية) وقد رفض هذا المقترح من قبل البحرين والمملكة العربية السعودية ، اذ ان ذلك ليس من اختصاصها ، فليست هناك مشكلة قانونية بين العرب وايران حتى تنظر فيها هذه المحكمة . وقدم من هاتين الدولتين مقترح بأن يتولى الامين العام للامم المتحدة تشكيل (لجنة لتقصي الحقائق) ، وقد رأى (يوثانت U. Thant) الامين العام للامم المتحدة عدم ضرورة تشكيل لجنة دولية لأن ذلك يحتاج الى موافقة مسبقة من مجلس الامن .

واقترح بدلاً من ذلك ارسال مبعوث شخصي عنه يذهب الى البحرين ليستقصي الحقائق ويجتمع بالاهالي ثم يكتب تقريراً الى الامين العام للامم المتحدة ويرفع بالتالي الى مجلس الامن الدولي ليسجل كوثيقة تعلن ايران اعترافها بها وكذلك توافق عليها البحرين وبريطانيا . (٦)

وقد وقع اختيار يوثانت على (جوشياري) وهو ايطالي الجنسية والذي كان يعمل مديراً لمكتب الامم المتحدة في جنيف كمبعوث شخصي له . وقد وصل الاخير الى البحرين في ٣٠ آذار ١٩٧٠ وبعد ثلاثة اسابيع غادرت بعثته البحرين وقدم تقريراً عن نتائج اعمال بعثته الى يوثانت في ٣٠ نيسان ١٩٧٠ تناول فيه نتائج اتصالاته بأهالي البحرين ، وان الغالبية الساحقة لشعب البحرين ترغب في الحصول على اعتراف بكيانها في شكل دولة ذات سيادة ، وان تقرر علاقتها بالدول الاخرى بملاء ارادتها .

وفي ١١ آيار ١٩٧٠ عرض التقرير على مجلس الامن الذي صادق عليه وأيد رغبة شعب البحرين في الاستقلال ، وسويت مشكلة البحرين التي استمرت بين إيران وبريطانيا وحكومة البحرين لما يقرب من مائة وخمسين عاماً . (٧)

وبهذا اعلن استقلال البحرين في ١٤ آب ١٩٧٠ وقد سبقت البحرين الامارات الاخرى في شرقي الجزيرة العربية - عدا الكويت - في ذلك . واذا كان للسعودية دور في التوسط لانهاء هذه المشكلة فأن هناك مساع أخرى للسعودية حين فكرت امارات الساحل العماني وقطر والبحرين في تأسيس (دولة الامارات العربية) . فقد اشتركت حكومة البحرين في التوقيع على اتفاقية

مشروع اتحاد الامارات العربية الموقعة في امارة دبي في ٢٧ شباط ١٩٦٨ بدافع من ايمانها المطلق بضرورة قيام هذا الاتحاد للامارات العربية واستكمال شكله الدستوري الصحيح . (٨)

فقد اكدت البحرين على ضرورة وضع دستور حديث يقوم على مبدأ فصل السلطات وتوزيع الاختصاصات بين الاجهزة الحكومية ويوفر للمواطنين الحقوق والحريات السياسية والمدنية ، ويكفل قيام حكومة مركزية للاتحاد تملك سلطات واسعة في ادارة وتسيير مختلف شؤون حكومة الاتحاد على الصعيد الدولي والداخلي ، مع عدم المساس بحقوق المواطنين الدستورية المتعلقة بمبدأ تمثيلهم في مجلس وطني نيابي ينتخب انتخاباً صحيحاً على اساس الكثافة السكانية للامارات الاعضاء في الاتحاد . لكن هذه الجهود لم توفق ، كما ان الاجتماعين الاخيرين اللذين عقدا لنواب الحكام في ١٣ تموز و ١٤ أيلول ١٩٧٠ لم يسفرا عن نتائج ايجابية ، اذ لم يتم التوصل الى اتفاق حول احكام الدستور المؤقت والمبادئ الاساسية التي يجب ان يقوم عليها الاتحاد المقترح . (٩)

ثم بدأ وفد الوساطة (السعودية الكويتية) لتقريب وجهات النظر في مطلع ١٩٧١ (بتوجيه من الملك فيصل بن عبد العزيز والشيخ صباح السالم الصباح) ، فبذلنا مساعيهم القيمة ، اذ حضر (نواف بن عبد العزيز) المستشار الخاص للملك فيصل و (صباح الاحمد الصباح) وزير الخارجية الكويتي ، وقد تجاوزت حكومة البحرين للمقترحات الجديدة . (١٠)

وفي ١١ آيار ١٩٧٠ صدر قرار مجلس الامن الذي اكد على رغبة شعب البحرين في الحصول على اعتراف دولي بكيانه كشعب ينتمي الى دولة مستقلة ذات سيادة وحرية في تقرير اسس علاقاتها بالدول الاخرى ، وذلك في ضوء تقرير (جوشيارد السالف الذكر) .

لهذا قررت البحرين في ذلك اليوم : (١١)

- ١ - انتهاء جميع المعاهدات والاتفاقيات السياسية والعسكرية التي تنظم علاقات التحالف الخاصة بين حكومة البحرين والحكومة البريطانية . وعليه بوشر فعلاً في الانسحاب العسكري البريطاني من اراضي البحرين .
- ٢ - ان البحرين الدولة العربية المستقلة هي صاحبة السيادة المطلقة على اراضيها ، وان لحكومتها دون غيرها حق تصريف شؤونها الخارجية وتنظيم علاقاتها الدولية .
- ٣ - التقدم فوراً بطلب انضمام دولة البحرين الى عضوية كل من الجامعة العربية وهيأة الامم المتحدة .
- ٤ - المطالبة من الدول العربية الشقيقة والدول الاسلامية الصديقة ومن دول العالم الاخرى الاعتراف بوضع كيان البحرين كدولة عربية مستقلة ذات سيادة .

وبهذا خرجت البحرين من مشروع الامارات العربية المتحدة وتبعته قطر في كانون الاول ١٩٧١ . ثم اقتضرت دولة الامارات العربية المتحدة على الامارات السبع (ابو ظبي - دبي -

الشارقة - عجمان - أم القيوين - الفجيرة - وأخيراً انضمت رأس الخيمة) .

وعلى الرغم مما يظهر من دور سعودي ايجابي ومحاولات للتوسط لحل مشاكل البحرين مع الاقطار الاخرى كما سبق ذكره ، الا ان البحرين والسعودية قد وقعا في نزاع حدودي يمكن ان نلخصه بما يلي :

اذ لم تكد تمضي سنوات على (اعلان ترومان) بشأن المياه الاقليمية والحدود الساحلية عام ١٩٤٥ حتى سارعت السعودية والامارات في الخليج العربي الى اصدار اعلانات مماثلة ، فصدر الاعلان السعودي في ٢٨ / ٥ / ١٩٤٩ يطالب بوقوع المناطق المجاورة للشواطىء تحت اختصاصها وسيادتها ، على ان تحدد الحدود في هذه المناطق وفقاً لقواعد العدالة بالاتفاق مع الدول الاخرى ذات الاختصاص والسيادة على مناطق قاع البحر . (١٢)

وفي ٥ حزيران (يونيو) ١٩٤٩ صدر اعلان البحرين وتلاه الامارات الاخرى وجاءت صياغتها متشابهة وبتشجيع من بريطانيا املاً في وجود نفط في المناطق الساحلية . من هنا بدأت مشاكل الحدود البحرية بين السعودية والبحرين حيث لايفصل بينهما سوى (١٥) ميلاً من مياه الخليج العربي . وفي هذا الاثناء كانت السعودية تشهد تدفقاً مضطرباً في ثرواتها النفطية ، في حين ان البحرين كانت تشكو بدايات نضوب آبارها . (١٣)

وكان النزاع حول الحدود البحرية السعودية - البحرينية أول نزاع من نوعه في الخليج العربي ، كما انه اول نزاع تتم تسويته بطريقة سريعة وموفقة ، ويتلخص النزاع في ان المنطقة البحرية الفاصلة بين السعودية والبحرين ، بعرض (١٥ ميلاً) تقع بها منطقة ضحلة تسمى ((فاشت ابو سعة)) كما تقع بها جزيرتان هما " لبينة الكبيرة " و " لبينة الصغيرة " وهذه الجزر الثلاث كانت البحرين والسعودية تتنازعان ملكيتهما . وبدأ النزاع حين منحت حكومة البحرين عام ١٩٤١ امتيازاً لشركة نفط البحرين المحدودة لتقوم بالكشف والاستغلال في " ابو سعة " لكن السعودية اعترضت بشدة على منح الامتياز فتوقف العمل في المنطقة واتجه الجانبان الى مائدة المفاوضات ، وعقدت اول جولة في لندن ١٩٥١ وانتهت بالتعثر . (١٤)

وفي عام ١٩٥٤ وافق السعوديون على مبدأ تقسيم " فاشت ابو سعة " ثم تعثرت المفاوضات ، وأخيراً في جولة لاحقة في الدمام اتفقوا على فكرة توزيع النفط المستخرج من (ابو سعة) مناصفة دون حاجة الى تقسيم الحقل من الوجهة الجغرافية . وهكذا اتفق على تنازل البحرين عن مطلبها الخاص بالسيادة على فاشت أبو سعة مقابل التزام السعودية بمنح البحرين نصف العائد الصافي من النفط الذي تستخرجه السعودية من الحقل الذي يقع في نطاق اختصاصها المطلق . اما بالنسبة لجزيرتي لبينة فقد اتفق على ان تمنح السعودية " لبينة الكبيرة " وتحصل البحرين على " لبينة الصغيرة " دون ان يكون لأيهما مياهاً اقليمية على الرغم من معارضة ذلك لاتفاقية جنيف لعام ١٩٥٨ . (١٥)

جاء ذلك في اتفاقية (٢٢ شباط ١٩٥٨) والتي وقعها ملك السعودية وأمير البحرين خلال زيارته الاخيرة للرياض .

وقد عثر على النفط بكميات تجارية في (ابو سعة) عام ١٩٦٥ وبدأت (أرامكو) من كانون الاول ١٩٦٥ تستخرج مايزيد على (٢٠ ألف برميل يومياً) وتؤول نصف الارباح الى أرامكو ، اما النصف الآخر فيقسم بين البحرين والسعودية مناصفة . (١٦)

لقد تميزت المملكة العربية السعودية بخصائص جعلتها ذات مركز مؤثر على امارات الخليج العربي وخاصة البحرين ، واول هذه الخصائص هو مركزها الديني الاسلامي فهي منطلق الاسلام ومولد الرسول محمد (ص) اما الخصوصية الثانية فهي احتواؤها على منابع ضخمة من النفط مما يجعلها الدولة الاولى التي تمتلك الاحتياطي النفطي في العالم . اما الخصوصية الثالثة فهي تحتل المساحة العظمى في الجزيرة العربية مما جعلها تجاور جميع الاقطار العربية الخليجية ولها حدود مشتركة معهم ، والخصوصية الرابعة انها تطل على حوضي الخليج العربي والبحر الاحمر في آن واحد لذلك فهي تتمتع بموقع ستراتيحي فريد . (١٧)

أن البحرين بلد منفتح على الشرق والغرب وفيه كل الاتجاهات الحزبية في الوطن العربي ، وبعيد عن التزمّت الوهابي في السعودية ، الا ان مصالحها تقتضي ان ترتبط بالمملكة العربية السعودية لحاجتها الى نفطها الذي يصفى في مصافيها ثم يصدر الى العالم . (١٨) .

ولقد دعت المملكة العربية السعودية الاقطار الخليجية الى عقد مؤتمر لوزراء التربية والتعليم ، ولقد عقد المؤتمر الاول في الرياض عام ١٩٧٦ ووضع خلاله الاسس الكفيلة بتوحيد سياسة التعليم والمناهج بالدول الاعضاء ، وفي المؤتمر الرابع لوزراء التربية والتعليم عام ١٩٧٩ تقرر قيام (جامعة خليجية في البحرين) ، ... كما ركز على انشاء المعاهد التكنولوجية والصناعية (كجامعة البترول والثروة المعدنية) بالظهران بالمملكة العربية السعودية (وكلية الخليج للتكنولوجيا) في البحرين . (١٩) .

اما التعاون الخليجي في مجال الاعلام فهناك مشاريع وفعاليات تم تنفيذها من اهمها (مؤسسة الانتاج البرامجي المشترك) ، والتي انشئت بقرار من مؤتمر وزراء الاعلام في دول الخليج العربي سنة ١٩٧٦ . وكذلك (وكالة انباء الخليج) التي انشئت في البحرين في عام ١٩٧٦ أيضاً وبدأ البث الرسمي للوكالة عام ١٩٧٨ . (٢٠)

وبعد الانسحاب البريطاني من الخليج العربي ، شغلت البحرين كما شغلت المملكة العربية السعودية بموضوع (أمن الخليج العربي) ومحاولة سد الفراغ الذي كانت تشغله بريطانيا . فقد كان الموقف البحريني والسعودي متقارب بل ومتطابق في معظم الاحيان ، اذ شاركت الدولتان في جميع اللقاءات والمؤتمرات الامنية . فحينما عرضت سلطنة عُمان مشروعها الامني الذي اطلقت عليه اسم (المشروع التقني) والذي تقدمت به في صيف عام ١٩٧٩ ، قوبل

هذا المشروع برفض الأقطار الخليجية فقد رفضته البحرين ثم أيدتها السعودية وتضامنت معها . ويهدف هذا المشروع إلى إقامة تكتل عسكري يضم الدول المطلة على الخليج العربي بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وألمانيا الغربية لأجل حماية الممرات المائية في الخليج العربي . (٢١)

فقد أعلن (جواد سالم المريض) وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء البحريني رفض البحرين للمشروع العماني وقال :

” لقد أوضحت دولة البحرين موقفها بجلاء بشأن أمن الخليج العربي ويتركز هذا الموقف من أن أمن المنطقة وسلامتها هو من مسؤولية الدول الواقعة على حوض الخليج العربي وحدها والقادرة على حماية المنطقة وليس لأي من الدول الأخرى حق التدخل بفرض الحماية من الخارج ... ” (٢٢)

وحينما انسأقت البحرين وراء الموجة الأمريكية عندما قامت حكومتها بتأجير (قاعدة الجفير البحرية) التي أخلاها البريطانيون بعد عقدها اتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية ، أدت السعودية دوراً بإقناع البحرين لإلغاء الاتفاق ، وعرضت على البحرين تعويض مقابل الخسارة التي يسببها الإلغاء، وتم بالفعل إلغاء الاتفاق عند اندلاع حرب تشرين الأول ١٩٧٣ . (٢٣)

وقد أعلنت المملكة العربية السعودية عن موقفها من أمن الخليج العربي متمثلاً في النقاط الآتية :

- ١ - أن المملكة العربية السعودية تؤمن ايماناً قاطعاً بأن التعاون بين دول الخليج العربي وهو حتمية وأمر تمليه مسؤولية الموقف الدولي ومصالح المنطقة .
- ٢ - الحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة وهو واجب محتم على دول المنطقة ، وهو مسؤولية مباشرة من مسؤولياتها القومية والدولية .
- ٣ - إن إقامة التعاون هو طريق لأبعاد مخاطر التدخلات الخارجية في المنطقة ، وبالتالي يمكن تجنبها مخاطر الوقوع فريسة للصراعات الدولية .
- ٤ - إن إبعاد المخاطر الدولية وما يمكن أن يتغلغل إلى المنطقة من عمليات التخريب والتخريب ، هو واجب أجهزة الأمن وحدها في دول المنطقة . (٢٤)

وفي البحرين أعلن رئيس وزرائها الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة أثناء زيارته للكويت ” أن أمن كل دولة من دول الخليج العربي مسؤولية مشتركة بين الجميع .. وان العمل المشترك والتنسيق المستمر بين الأشقاء هو الطريق الوحيد لمجابهة التحديات وصد المخاطر ... ” (٢٥).

ومن الجدير بالذكر ان التنسيق والتعاون بين البحرين والسعودية كان قبل ذلك بكثير ، فعند الانسحاب البريطاني من الخليج العربي وبالتحديد في ٣ كانون الأول ١٩٧١ زار أمير دولة البحرين المملكة العربية السعودية واستقبله الملك فيصل بن عبد العزيز وقد تبادلوا الرأي في

الوضع اذ ذاك في المنطقة العربية عامة والوضع في الخليج العربي بصفة خاصة وكذلك العلاقات الثنائية بين البلدين . (٢٦)

والبحرين دولة مزدهرة تجارياً ، فهي لاتفرض ضرائب على الدخل او على الارباح وتسمح بحرية تبادل العملات المختلفة وتداولها وحرية الاستيراد والتصدير واعادة التصدير وتشجيع نظام المناطق الصناعية والمناطق الحرة وتوفر لها جميع المستلزمات . اضافة الى ازدهار الخدمات المصرفية والنقل البحري والجوي والمواصلات السلكية واللاسلكية ، مع فرض رسوم كمركية منخفضة على الواردات من الآلات والمعدات الانتاجية . ونتيجة لذلك فقد نعمت البلاد بروج تجاري وتدفق رأس المال على البحرين ، مما ترتب عليه قيام علاقات تجارية مع دول العالم عكست تقدماً وتطوراً في مختلف مجالات التجارة . (٢٧)

وتأتي المملكة العربية السعودية في مقدمة الاقطار العربية التي تستورد منها البحرين مثل سلع النقل والمواد الغذائية والاثاث والمصنوعات الجلدية وغيرها . اما بالنسبة للبضائع التي تصدرها البحرين للخارج او تعيد تصديرها فان معظمها يتجه الى السعودية وبعدها الاقطار الخليجية الاخرى . (٢٨)

أما بالنسبة (لمجلس التعاون لدول الخليج العربية) فيشكل الجانب الامني الداخلي هدفاً مهماً من اهداف مجلس التعاون الخليجي ، فقد بدأ التعاون الامني بتوقيع اتفاقية أمنية ثنائية بين المملكة العربية السعودية وبقية اقطار مجلس التعاون الخليجي ، فتم توقيع اتفاقية أمنية بين البحرين والسعودية بتاريخ ٢٠ / كانون الاول ١٩٨١ ، وكانت تتضمن اسس تنظيم العلاقة بين وزارتي الداخلية للبلدين في المسائل الامنية وتبادل تسليم المجرمين والتنسيق في الامور التي ىتمس امن البلدين في جميع الاحوال سواء كانت تتعلق بأمن الدولة أو أمن الافراد ، هذا وتعتبر هذه الاتفاقية الحد الادنى للعلاقة الامنية بين البلدين . (٢٩)

وفي ٩ آذار ١٩٨١ عقد وزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اجتماعاً تم الاتفاق فيه على عقد أول مؤتمر قمة لهذا المجلس في (ابو ظبي) ، وذلك يومي ٢٦ و٢٧ آيار ١٩٨١ ، وفيه صدق قادة دول المجلس على النظام الاساسي للمجلس الذي يتألف من ستة دول . (٣٠)

وتوالت اجتماعات القمة لمجلس التعاون ، فكانت القمة الثانية في الرياض يومي ١٠ و ١١ تشرين الثاني ١٩٨١ ، ثم عقدت القمة الثالثة في البحرين من ٩ الى ١١ تشرين الثاني ١٩٨٢ .. وهكذا . (٣١)

ومما زاد في تمتين العلاقات البحرينية السعودية انشاء (جسر الملك فهد) الذي يربط البر السعودي بجزر البحرين الذي زاد من النشاط الاقتصادي والترابط الاجتماعي بين البلدين الشقيقين . اذ تعود فكرة هذا الجسر الى عام ١٩٦٥ حين زار الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود

البحرين ، وتوالى الزيارات والمشاورات حتى تشكلت لجنة وزارية من كلا البلدين تقوم بدراسة وتنفيذ المشروع عام ١٩٧٦ . وفي ١١ تشرين الثاني ١٩٨٢ ازيلت الستارة عن اللوحة التذكارية لمشروع جسر الملك فهد في احتفال حضره الملك فهد والامير الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة . وفي ٢٦ تشرين الثاني ١٩٨٦ افتتح جسر الملك فهد باحتفال حضره عاهلا البلدين . (٣٢)

ومن الجدير بالذكر الإشارة الى ان التحولات والانجازات الكبيرة التي سبق ذكرها حدثت في عهد الامير الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة ، وبعد وفاته في ٦ آذار ١٩٩٩ تولى الامارة بعده ولي عهده وابنه الامير الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة الذي كان له الفضل في صدور (ميثاق العمل الوطني) ، اذ صادق عليه في ١٦ شباط ٢٠٠١ (٣٣) والذي أعلن فيه ان نظام الحكم في البحرين ملكي وراثي دستوري . ففي يوم ١٤ شباط ٢٠٠٢ صدر قرار بتحويل دولة البحرين من إمارة الى مملكة بأسم (مملكة البحرين) (٣٤) ، وسمي الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة (ملك البحرين) بدلاً عن (أمير البحرين) ، انسجاماً مع ميثاق العمل الوطني الذي استفتي فيه شعب البحرين .

الهوامش:

- ١ - " الوثيقة " (مجلة) ، البحرين ، العدد ٣٦ ، تموز ١٩٩٩ ، ص ٥٩ .
- ٢ - المصدر نفسه ، ص ٦٤ .
- ٣ - المصدر نفسه .
- ٤ - " Guardian " (London) 23 th March 1940 .
- ٥ - اعلنت بريطانيا في (١٦ كانون الثاني ١٩٦٨) باعترافها سحب قواتها العسكرية من شرق السويس في موعد لا يتجاوز نهاية عام ١٩٧١ وهذا يعني عملياً اعتزامها على الانسحاب من الخليج العربي .
- ٦ - د. جمال زكريا قاسم ، الخليج العربي ، دراسة لتاريخه المعاصر ١٩٤٥ - ١٩٧١ ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص ١٥٠ .
- انظر كذلك ، امل ابراهيم الزباني ، البحرين بين الاستقلال السياسي والانطلاق العربي ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ٢٤٧ .
- ٧ - د . صلاح العقاد ، معالم التغيير في دول الخليج العربي ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، ص ٦٩ .

- ٨ - " الوثيقة " ، العدد ٣٦ ، تموز (يوليو) ١٩٩٩ ، ص ٥٩ .
- ٩ - المصدر نفسه .
- ١٠ - المصدر نفسه .
- ١١ - المصدر نفسه .
- ١٢ - د . عبد الله الأشعل ، قضية الحدود في الخليج العربي ، منشورات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، القاهرة ، ايلول ١٩٧٨ ، ص ٣٩ .
- ١٣ - المصدر نفسه .
- ١٤ - المصدر نفسه ، ص ٤٠ .
- ١٥ - المصدر نفسه ، ص ٤١ .
- ١٦ - المصدر نفسه .
- ١٧ - احمد عبد القادر مخلص ، مجلس التعاون لدول الخليج العربية - دراسة سياسية ، البصرة ، ١٩٨٦ ، ص ١٩ .
- ١٨ - المصدر نفسه ، ص ٢١ .
- ١٩ - وزارة الإعلام البحرينية ، البحرين ومسيرة التعاون الخليجي ، البحرين ، ١٩٨٢ ، ص ٣٨ .
- ٢٠ - المصدر نفسه ، ص ٣٩ ، و ص ٤٦ .
- ٢١ - " الثورة " (جريدة) ، بغداد ، ٢٠ ايلول ١٩٧٩ .
- ٢٢ - " الف باء " (مجلة) ، بغداد ، العدد ٥٧٤ ، ٢٦ ايلول ١٩٧٩ ، ص ٦ - ٧ .
- ٢٣ - " الوطن " (جريدة) ، الكويت ، ٢٨ تشرين الاول ١٩٧٩ .
- ٢٤ - " الانوار " (جريدة) ، بيروت ، ٢ كانون الاول ١٩٧٧ .
- ٢٥ - " القبس " (جريدة) ، الكويت ، ٥ تشرين الاول ١٩٧٩ .
- ٢٦ - " الوثيقة " (مجلة) ، البحرين ، العدد ٣٦ ، تموز ١٩٩٩ ، ص ٤٠ .
- ٢٧ - " الوثيقة " (مجلة) ، البحرين ، العدد ٣٩ ، كانون الثاني ٢٠٠١ ، ص ٥٣ .
- ٢٨ - المصدر نفسه .
- ٢٩ - احمد عبد القادر مخلص ، المصدر السابق ، ص ٩٠ .

- ٣٠ - " الوثيقة " (مجلة) ، البحرين ، العدد ٣٦ ، تموز ١٩٩٩ ، ص ٦٤ .
- ٣١ - المصدر نفسه .
- ٣٢ - المصدر نفسه ، ص ٦٦ .
- ٣٣ - " الوثيقة " (مجلة) البحرين ، العدد ٣٩ ، كانون الثاني ٢٠٠١ ، ص ٩٨ - ٩٩ .
- ٣٤ - سماع من إذاعة البحرين .